

Distr.
GENERAL

S/RES/788 (1992)*
19 November 1992

مجلس الأمن



ORIGINAL: ARABIC

القرار ٧٨٨ (١٩٩٢)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٣١٣٨ المعقودة في
١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢

إن مجلس الأمن ،

إذ يشير إلى البيانين اللذين أدلى بهما رئيس مجلس الأمن ، بالنيابة عن المجلس ، في ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ (S/22133) وفي ٧ أيار/مايو ١٩٩٢ (S/23886) ، بشأن الحالة في ليبيريا ،

وإذ يعيد تأكيد إيمانه بأن اتفاق ياموسوكرو الرابع المؤرخ في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ (S/24815) يوفر أفضل إطار عمل ممكن للتوصل إلى حل سلمي للنزاع الليبيري عن طريق تهئية الظروف اللازمة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة في ليبيريا ،

وإذ يضع في اعتباره القرار الذي اتخذته الاجتماع المشترك للجنة الوساطة الدائمة ولجنة الخمسة المعقودة في كوتونو ، بنن ، في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ (S/24735) ، والبلاغ الختامي للاجتماع الأول للجنة المراقبة المؤلفة من تسعة أعضاء المعنية بالنزاع الليبيري ، الصادر في أبوجا ، نيجيريا ، في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ ، (S/24812) ، المرفق) ،

وإذ يعرب عن أسفه لعدم تقييد أطراف النزاع في ليبيريا بمختلف الاتفاقات التي تم التوصل إليها حتى الآن ، ولعدم تنفيذها لها ، وخاصة اتفاق ياموسوكرو الرابع (S/24815) ،

وإذ يقرر أن تدهور الحالة في ليبيريا يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين ، وبخاصة في غرب إفريقيا ككل ،

وإذ يشير إلى أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة ،

وإذ يلاحظ أن تدهور الحالة يعرقل فرص تهئية الظروف المنفضية إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة وفقا لاتفاق ياموسوكرو الرابع ،

* أعيد إصدارها لأسباب فنية .

وإذ يرحب باستمرار التزام الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا بالتوصل إلى حل سلمي للنزاع الليبيري وبما يبذله من جهود في هذا الصدد .

وإذ يرحب كذلك بتأييد ودعم منظمة الوحدة الافريقية لهذه الجهود .

وإذ يحيط علما بطلب الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا المؤرخ في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٢ ، بأن تقوم الأمم المتحدة بإرسال فريق مراقبين إلى ليبيريا للتحقق من العملية الانتخابية ورصدها ،

وإذ يحيط علما بالدعوة الموجهة من الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ في كوتونو ، بنين ، بأن يقوم الأمين العام بالنظر ، إذا لزم الأمر ، في إرسال فريق لمراقبة تجميع أفراد القوات المتحاربة ونزع سلاحها ،

وإذ يسلم بالحاجة إلى زيادة المساعدة الانسانية ،

وإذ يأخذ في اعتباره الطلب المقدم من الممثل الدائم لبنين بالنيابة عن الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا (S/24735) ،

وإذ يأخذ في اعتباره أيضا رسالة وزير خارجية ليبيريا التي يؤيد فيها الطلب الذي تقدم به الممثل الدائم لبنين بالنيابة عن الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا (S/24825) ،

واقترانعا منه بأنه من الأهمية بمكان التوصل إلى حل سلمي وعادل ودائم للنزاع في ليبيريا ،

١ - يشني على الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا لما يبذله من جهود لإعادة السلم والأمن والاستقرار في ليبيريا ؛

٢ - يؤكد من جديد إيمانه بأن اتفاق ياموسوكرو الرابع يوفر أفضل إطار عمل ممكن للتوصل إلى حل سلمي للنزاع الليبيري عن طريق تهيئة الظروف اللازمة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة في ليبيريا ، ويطلب من الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا مواصلة بذل جهوده للمساعدة على تنفيذ هذا الاتفاق بصورة سلمية ؛

٣ - يدين انتهاك وقف إطلاق النار ، الذي تم التوصل إليه في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، من جانب أي طرف من أطراف النزاع ؛

٤ - يدين استمرار الهجمات المسلحة من جانب أحد أطراف النزاع على قوات حفظ السلم التابعة للاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا في ليبيريا ؛

- ٥ - يطلب من جميع أطراف النزاع وجميع الجهات الأخرى المعنية التقيد بشدة بأحكام القانون الإنساني الدولي ؛
- ٦ - يطلب من جميع أطراف النزاع أن تحترم وتنفذ اتفاق وقف إطلاق النار ومختلف اتفاقات عملية السلم ، بما في ذلك اتفاق ياموسوكرو الرابع ، المؤرخ في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ والبلاغ الختامي الصادر عن اجتماع الفريق الاستشاري غير الرسمي للجنة الخمسة التابعة للاتحاد الاقتصادي لدول غربي إفريقيا المعنية بليبيا ، الصادر في جنيف في ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٢ ، والتي وافقت عليها الأطراف ذاتها ؛
- ٧ - يطلب إلى الأمين العام أن يوفد على وجه الاستعجال ممثلا خاصا الى ليبيا لتقييم الحالة ، وأن يقدم تقريرا عن ذلك الى مجلس الأمن في أقرب وقت ممكن مشفوعا بأي توصيات يود تقديمها ؛
- ٨ - يقرر ، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، أن تقوم جميع الدول على الفور ، لأغراض إقرار السلم والاستقرار في ليبيا ، بتنفيذ حظر عام وكامل على جميع شحنات الأسلحة والمعدات العسكرية الى ليبيا الى أن يقرر المجلس غير ذلك ؛
- ٩ - يقرر ضمن الإطار نفسه عدم انطباق الحظر المفروض بموجب الفقرة ٨ على الأسلحة والمعدات العسكرية المرسله ، حصرا ، لاستعمال قوات حفظ السلم التابعة للاتحاد الاقتصادي لدول غربي إفريقيا في ليبيا ، رهنا بأي استعراض قد يتطلب الأمر بما يتمشى مع تقرير الأمين العام ؛
- ١٠ - يطلب الى جميع الدول احترام التدابير التي وضعها الاتحاد الاقتصادي لغربي إفريقيا من أجل التوصل الى حل سلمي للنزاع في ليبيا ؛
- ١١ - يطلب من الدول الأعضاء أن تمارس ضبط النفس في علاقاتها مع جميع أطراف النزاع في ليبيا ، وأن تمتنع عن اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يضر بعملية السلم ؛
- ١٢ - يثني على ما تبذله الدول الأعضاء ، ومنظومة الأمم المتحدة ، والمنظمات الإنسانية من جهود في سبيل توفير المساعدة الإنسانية لضحايا النزاع في ليبيا ، ويؤكد مجددا ، في هذا الصدد ، تأييده لزيادة المساعدة الإنسانية ؛
- ١٣ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم في أقرب وقت ممكن تقريرا عن تنفيذ هذا القرار ؛
- ١٤ - يقرر أن يبقي المسألة قيد النظر .